

الى السيد وزير الصناعة والتجارة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

ظاهرة الهواتف المستعملة الذكية المهربة ومخاطرها على المواطن المستهلك

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، و بعد.

تشهد الأسواق المغربية تناميا ملحوظا لظاهرة بيع الهواتف الذكية المستعملة المهربة، وهو ما يؤثر سلبا على المستويات الأمنية والقانونية ولاسيما الاقتصادية، خصوصا بعد التقرير الصادر عن المؤسسة الأوروبية المتخصصة في الأمن السيبراني والتجارة الخارجية "يورو سيك"، الذي شدد على مخاطر الهواتف المستعملة الذكية المهربة نحو المغرب، وأكد هذا التقرير أن تدفق هذه الهواتف ساهم في خلق حالة من عدم التوازن داخل القطاع، واتسع خطرها ليشمل الجانب الأمني، على اعتبار أن العديد من هذه الأجهزة تتضمن برمجيات خبيثة يجعلها تشكل تهديدا مباشرا واختراقا لسلامة وأمن المعطيات الشخصية للمستهلكين"، وخرقا سافرا لمقتضيات كل من القانون 09.08 المتعلق بحماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي والقانون 31.08 المتعلق بحماية المستهلك، والذي يضمن الحق في السلامة، والحق في المعلومة، والحق في التعويض ومن جانب آخر تسبب "ضررا مباشرا على الاقتصاد الوطني، حيث تفقد خزينة الدولة مداخيل جمركية وضريبية هامة نتيجة دخول هذه الأجهزة بطرق غير قانونية بعيدا عن المراقبة والاداء الجمركي عند الاستيراد"

وعليه، نتساءل عن الاجراءات المتخذة للحد من هذه الظاهرة، ولحماية المستهلك ولردع المحلات التجارية التي تروج لهذه الأجهزة "ودعم وحماية الاقتصاد الوطني وضمان جودة المنتجات المعروضة وتشديد المراقبة الجمركية"؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

محمد الركاني